الأمم المتحدة

A/63/415

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2008

Original: Arabic

الدورة الثالثة والستون

البند ٥٠ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد أوسان **العود** (اليمن)

أولا – مقدمة

١ – قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثالثة والستين البند المعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)“، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ – ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٠ و ٢٧ و ٣١، المعقودة أيام ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويرد سرد لمناقشة اللجنة بشأن البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/63/SR.20 و 27 و 31). ويوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلستيها الثانية والسادسة، المعقودتين في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/63/SR.2-6).

٣ – وكان معروضا على اللجنة من أجل نظرها في البند الوثيقتان التاليتان:

161208 161208 08-64709 (A)

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (A/63/291)؛

(ب) مذكرة من الأمين العام (A/63/353) يحيل بها تقريره عن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل (E/2008/64).

٤ - وفي الجلسة ٢٠، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة ببيان استهلالي (انظر A/C.2/63/SR.20).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/63/L.26 و A/C.2/63/L.64

٥ - في الجلسة ٢٧، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل أنتيغوا وبربودا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ''تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)'' (A/C.2/63/L.26)، نصه كالآتي:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراراتها ٣٣٢٧ (د-٢٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و ١١٥/٣٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، و ٢٠٥/٥٦ و ٢٠٦/٥٦ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٦/٥٨ و ٢٢٧/٥٨ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢٠٦/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٩٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

''**وإذ تحيط علما** بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٦٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وبمقررات المجلس ٣٠٠/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، و ٢٩٨/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، و ٢٤٧/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٢٤٩/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ٢٣٩/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨،

”**وإذ تشير** إلى الهدف الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المتمثل في تحقيق تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، والهدف الوارد في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (’خطة جوهانسبرغ للتنفيذ‘)، المتمثل في خفض نسبة الأشخاص الذين يتعذر عليهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

”**وإذ تشير أيضا** إلى جدول أعمال الموئل، والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

”**وإذ تشير كذلك** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تهيب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل على تحقيق تحسن ملموس في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، مع الاعتراف بالحاجة الماسة إلى توفير مزيد من الموارد من أجل إيجاد السكن الميسور من حيث التكلفة والهياكل الأساسية المتصلة بالإسكان وإيلاء الأولوية لمنع نشوء أحياء فقيرة وتحسين أحوالها، وأن تشجع على تقديم الدعم إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ومرفق تحسين أحوال الأحياء الفقيرة التابع لها،

”**وإذ تسلم** بما لتدهور البيئة، بما في ذلك تغير المناخ والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي، من تأثير ضار بالمستوطنات البشرية،

”**وإذ تسلم أيضا** بأن الأزمة المالية الراهنة يحتمل أن تكون لها آثار خطيرة على النمو الاقتصادي المطرد وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ يساورها القلق إزاء الآثار المترتبة على أزمة القروض العقارية العالية المخاطر في البلدان المتقدمة النمو وتداعياتها في جميع الأسواق المالية العالمية وما خلفته من آثار اجتماعية واقتصادية ضارة تمس بوجه خاص البلدان النامية ومحدودي الدخل في البلدان المتقدمة النمو،

”**وإذ تسلم كذلك** بأهمية تمويل الإسكان في الثروة الوطنية وبالحاجة إلى تدخل الدولة لمواجهة الاضطراب الشديد في النظام المالي حاليا،

”**وإذ تلاحظ** أهمية إسهام موئل الأمم المتحدة، في حدود ولايته، في زيادة فعالية تكاليف الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى الإنعاش وإعادة البناء،

وإذ ترحب بقرار السماح بانضمام موئل الأمم المتحدة إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات،

''**وإذ تدرك** أهمية البعد الحضري للقضاء على الفقر والحاجة إلى دمج مسألتي المياه والصرف الصحي وغيرهما من المسائل في إطار شامل للتنمية المستدامة،

''**وإذ تدرك أيضا** أهمية سياسات اللامركزية لتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، بما يتماشى مع جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

''**وإذ تلاحظ مع الارتياح** التقدم الذي أحرزه موئل الأمم المتحدة في إنجاز مرحلة البدء لخطته الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، بما تشتمل عليه من عناصر استراتيجية ومؤسسية،

''**وإذ تشيد** بالجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة، بوصفه وكالة غير مقيمة ومن خلال مديري برامجه الوطنية المتعلقة بالموئل، في مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على إدماج جدول أعمال الموئل في صلب أطرها الإنمائية،

''**وإذ تعرب عن تقديرها** لحكومة الصين ومدينة نانجنغ لاستضافتهما الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ولحكومة البرازيل لعرضها استضافة الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي في عام ٢٠١٠،

''**وإذ تلاحظ** الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لتعزيز تعاونه مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية المحلية، بما يكفل أن تؤدي أنشطته في مجال إسداء المشورة بخصوص السياسة العامة وفي مجال بناء القدرات إلى تعظيم فعالية التمويل الاستثماري المخصص لتحسين نوعية المياه والصرف الصحي كمدخل إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

''**وإذ تسلم** بضرورة أن يركز موئل الأمم المتحدة بشكل أدق على جميع المجالات الواقعة ضمن نطاق ولايته،

''**وإذ تسلم أيضا** باستمرار الحاجة إلى زيادة المساهمات المالية التي يمكن التنبؤ بها المقدمة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية من أجل كفالة التنفيذ العالمي، في الوقت المناسب وبصورة فعالة وملموسة، لجدول أعمال الموئل،

والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، والصندوق الاستئماني للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد التابع لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، والأهداف الإنمائية ذات الصلة المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وإعلان وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل وتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛

”٢ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة في تنفيذ خطته الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وتشجع الحكومات القادرة على الإسهام بسخاء في الجهود المبذولة حاليا في ميدان الإصلاح المؤسسي وتوخي الامتياز الإداري على أن تفعل ذلك، هي وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة؛

”٣ - **تهيب** بالبلدان المانحة دعم البلدان النامية لتعزيز دور وإسهام سلطاتها المحلية في تطبيق مبادئ وممارسات التحضر المستدام من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان الحضر المستضعفين، بمن فيهم سكان الأحياء الفقيرة وفقراء الحضر؛

”٤ - **تدعو** إلى تعزيز الدعم المالي المقدم إلى موئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات، وتدعو الحكومات التي بإمكانها تقديم تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به وتبرعات إضافية غير مخصصة الغرض لدعم الأهداف المؤسسية للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل وحملتها العالمية للتحضر المستدام إلى أن تقوم بذلك، هي وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة؛

”٥ - **تدعو** الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية إلى الإسهام بسخاء في الصندوق الاستئماني للمياه والصرف الصحي، ومرفق تحسين أحوال الأحياء الفقيرة، والصناديق الاستئمانية للتعاون التقني، والصندوق الاستئماني للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد التابع لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، وذلك لتمكين موئل الأمم المتحدة من مساعدة البلدان النامية في تعبئة الاستثمار العام ورأس المال الخاص من أجل تحسين الأحياء الفقيرة وتوفير المأوى والخدمات الأساسية، وتسلم بأن الأزمة المالية الراهنة يحتمل أن

تؤثر سلبا في التدفقات المالية الموجهة إلى هذه الترتيبات، وتشدد على وجوب بذل جهود خاصة لحماية هذه الترتيبات من التضييق المحتمل للائتمان؛

”٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات موئل الأمم المتحدة من الموارد قيد الاستعراض لتعزيز فعاليته في دعم السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية لبلوغ الأهداف والغايات المتصلة بالمستوطنات البشرية والواردة في إعلان الألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

”٧ - **تهيب** بموئل الأمم المتحدة أن يعزز الجهود الرامية إلى تنسيق وتنفيذ ما يضطلع به من أنشطة في مجالي وضع المعايير والتنفيذ من خلال الإطار المعياري والتنفيذي المعزز الموضح في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، مما يعزز أنشطته المعيارية، وتدعو جميع البلدان التي بإمكانها دعم أنشطة موئل الأمم المتحدة في هذا الصدد، إلى القيام بذلك؛

”٨ - **تشدد** على ضرورة أن يعزز موئل الأمم المتحدة التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في دعم الوجود الاستراتيجي للبرامج في المناطق والإسهام في برامج التنمية المستدامة؛

”٩ - **تطلب** إلى موئل الأمم المتحدة أن يقوم، في إطار عملياته التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد الخاصة بتمويل الإسكان، وبالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بتوثيق ونشر الدروس المستفادة، مراعيا على الوجه الكامل أزمة تمويل الإسكان الأخيرة؛

”١٠ - **تقرر** عقد اجتماع خاص للجمعية العامة في عام ٢٠٠٩، في حدود الموارد المتاحة، لإجراء استعراض عام لدور الحكومة في نظم تمويل الإسكان، في إطار إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل ومع الاحترام الكامل لهما؛

”١١ - **تشجع** الدول الأعضاء على القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز أو إنشاء لجان وطنية عريضة القاعدة معنية بالموئل بغية إدراج التحضر المستدام والحد من الفقر في الحضر ضمن استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

”١٢ - **تكرر دعوتها** إلى أن يدرج المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضوع التحضر المستدام والحد من الفقر في الحضر وتحسين الأحياء الفقيرة، بوصفه

بندا دائما في جدول أعماله ومسألة جامعة في متابعة نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الرئيسية؛

”١٣ - **تشدد** على أهمية موقع مقر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات موئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات اللازمة لموئل الأمم المتحدة وسائر الأجهزة والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة في نيروبي على نحو فعال؛

”١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

”١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند المعنون ’تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)‘.“

٦ - وفي الجلسة ٣١، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)“ (A/C.2/63/L.64)، قدمته نائبة الرئيسة، أندري ميتيلتسا (بيلاروس)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.26.

٧ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأنه لا يترتب على مشروع القرار أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قامت نائبة الرئيسة (بيلاروس) بتصويب مشروع القرار شفويا.

٩ - وفي الجلسة ٣١ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/63/L.64، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١١).

١٠ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/63/L.64، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/63/L.26 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

١١ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٣٢٧ (د-٢٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و ١١٥/٣٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، و ٢٠٥/٥٦ و ٢٠٦/٥٦ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٦/٥٨ و ٢٢٧/٥٨ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢٠٦/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٩٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تحيط علما بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٦٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وبمقررات المجلس ٣٠٠/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، و ٢٩٨/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، و ٢٤٧/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٢٤٩/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ٢٣٩/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨،

وإذ تشير إلى الهدف الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]، المتمثل في تحقيق تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، والهدف الوارد في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٢)]، المتمثل في خفض نسبة الأشخاص الذين يتعذر عليهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تشير أيضا إلى جدول أعمال الموئل[٣]، والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة[٤]، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥]،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦] التي تهيب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل على تحقيق تحسن ملموس في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، مع الاعتراف بالحاجة الماسة إلى توفير مزيد من الموارد من أجل إيجاد السكن الميسور التكلفة والهياكل الأساسية المتصلة بالإسكان وإيلاء الأولوية لمنع نشوء أحياء فقيرة وتحسين أحوالها، وأن تشجع على تقديم الدعم إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ومرفق تحسين أحوال الأحياء الفقيرة التابع لها،

وإذ تسلم بما لتدهور البيئة، بما في ذلك تغير المناخ والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي، من تأثير ضار بالمستوطنات البشرية،

وإذ تسلّم أيضا بما قد يكون للأزمة المالية الحالية من أثر سلبي على قدرة موئل الأمم المتحدة على تعبئة الموارد وتعزيز استخدام الحوافز والتدابير المتعلقة بالأسواق، بالإضافة إلى حشد الموارد المالية المحلية والدولية لدعم استثمارات القطاع الخاص في المساكن الميسورة التكلفة،

وإذ تلاحظ أهمية إسهام موئل الأمم المتحدة، في حدود ولايته، في زيادة فعالية تكاليف الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى الإنعاش وإعادة البناء، وإذ ترحب أيضا بقرار السماح بانضمام موئل الأمم المتحدة إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات،

وإذ تدرك أهمية البعد الحضري للقضاء على الفقر والحاجة إلى دمج مسألتي المياه والصرف الصحي وغيرهما من المسائل في إطار شامل للتنمية المستدامة،

---

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) القرار دإ-٢/٢٥، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تدرك أيضا أهمية سياسات اللامركزية لتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، بما يتماشى مع جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تلاحظ التقدم الذي أحرزه موئل الأمم المتحدة حتى الآن في تنفيذ خطته الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة، بوصفه وكالة غير مقيمة ومن خلال مديري برامجه الوطنية المتعلقة بالموئل، في مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على إدماج جدول أعمال الموئل في صلب أطرها الإنمائية،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة الصين ومدينة نانجنغ لاستضافتهما الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ولحكومة البرازيل لعرضها استضافة الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي في عام ٢٠١٠،

وإذ تلاحظ الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لتعزيز تعاونه مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية المحلية، بما يكفل أن تؤدي أنشطته في مجال إسداء المشورة بخصوص السياسة العامة وفي مجال بناء القدرات إلى تعظيم فعالية التمويل الاستثماري المخصص لتحسين نوعية المياه والصرف الصحي كمدخل إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بضرورة أن يركز موئل الأمم المتحدة بشكل أدق على جميع المجالات الواقعة ضمن نطاق ولايته،

وإذ تسلّم أيضا باستمرار الحاجة إلى زيادة المساهمات المالية التي يمكن التنبؤ بها المقدمة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية من أجل كفالة التنفيذ العالمي، في الوقت المناسب وبصورة فعالة وملموسة، لجدول أعمال الموئل والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة والأهداف الإنمائية ذات الصلة المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٧] وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ،

---

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ تسلّم كذلك بما يحرزه موئل الأمم المتحدة من تقدم في إنشاء الصندوق الاستئماني للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد، التابع لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، الذي أنشأه مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة بموجب قراره ١٠/٢١[٨]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل[٩] وتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)[١٠]؛

٢ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة في تنفيذ خطته الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وتشجع الحكومات القادرة على المساهمة في موئل الأمم المتحدة على أن تفعل ذلك، هي وغيرها من أصحاب المصلحة، وذلك من أجل مواصلة تعزيز جهوده في ميدان الإصلاح المؤسسي وتوخي الامتياز الإداري، بما في ذلك الإدارة القائمة على النتائج؛

٣ - **تشجع** الحكومات على ترويج مبادئ وممارسات التحضر المستدام وعلى تعزيز دور ومساهمة سلطاتها المحلية في تطبيق تلك المبادئ والممارسات، بغية تحسين ظروف معيشة سكان الحضر المستضعفين، بمن فيهم سكان الأحياء الفقيرة والحضريون الفقراء، وكمساهمة مهمة من جانبها في التخفيف من أسباب تغير المناخ والتكيف مع آثار تغير المناخ والحد من المخاطر وأوجه الضعف في عالم آخذ في التحضر بسرعة، بما في ذلك المستوطنات البشرية الموجودة في النظم الإيكولوجية الهشة، وتدعو الجهات المانحة الدولية إلى دعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد؛

٤ - **تكرر دعوتها** إلى مواصلة تقديم الدعم المالي إلى موئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات، وتدعو الحكومات القادرة على تقديم تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به ومزيد من التبرعات الإضافية غير المخصصة الغرض، من أجل دعم الأهداف الاستراتيجية والمؤسسية للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وحملتها العالمية للتحضر المستدام إلى أن تفعل ذلك، هي وغيرها من أصحاب المصلحة؛

---

(٨) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٨ (A/62/8)، المرفق الأول، الفرع باء.

(٩) E/2008/64.

(١٠) A/63/291.

٥ - **تدعو** الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية إلى الإسهام بسخاء في الصندوق الاستئماني للمياه والصرف الصحي ومرفق تحسين أحوال الأحياء الفقيرة والصناديق الاستئمانية للتعاون التقني، من أجل تمكين موئل الأمم المتحدة من مساعدة البلدان النامية على حشد الاستثمارات العامة ورؤوس الأموال الخاصة، لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة وتوفير مرافق الإيواء والخدمات الأساسية؛

٦ - **تدعو أيضا** الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية إلى الإسهام في الصندوق الاستئماني للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد، التابع لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات موئل الأمم المتحدة من الموارد قيد الاستعراض لتعزيز فعاليته في دعم السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية في بلوغ الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير المياه والصرف الصحي، وتحسين الأحياء الفقيرة، الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٢]، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]؛

٨ - **تهيب** بموئل الأمم المتحدة أن يعزز الجهود الرامية إلى تنسيق وتنفيذ ما يضطلع به من أنشطة في مجالي وضع المعايير والتنفيذ من خلال الإطار المعياري والتنفيذي المعزز الموضح في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، مما يعزز أنشطته المعيارية، وتدعو جميع البلدان التي بإمكانها دعم أنشطة موئل الأمم المتحدة في هذا الصدد إلى القيام بذلك؛

٩ - **تدعو** موئل الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والنظر في دعم الوجود الاستراتيجي لبرامجه في المناطق والإسهام في برامج التنمية المستدامة؛

١٠ - **تطلب** إلى موئل الأمم المتحدة أن يقوم، في إطار عملياته التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد الخاصة بتمويل الإسكان، وبالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بتوثيق ونشر الدروس المستفادة، آخذا في عين الاعتبار أحكام القرار ١٠/٢١ الصادر عن مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة[٨]، ومراعيا على الوجه الكامل أزمة تمويل الإسكان الأخيرة، وغيرها من العوامل ذات الصلة؛

١١ - **تدعو** مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة إلى إبقاء التطورات التي تشهدها نظم تمويل الإسكان قيد الاستعراض في ضوء الأزمة المالية الحالية، وتقرر دراسة إمكانية عقد مناسبة رفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع؛

١٢ - **تشجع** الدول الأعضاء على القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز أو إنشاء لجان وطنية عريضة القاعدة معنية بالموئل، بغية إدراج التحضر المستدام والحد من الفقر في الحضر ضمن استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

١٣ - **تشجع** المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يدرج في عمليات متابعة نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الرئيسية ذات الصلة موضوع التحضر المستدام والحد من الفقر في الحضر وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، بوصفه من المسائل الجامعة؛

١٤ - **تشدد** على أهمية اتخاذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) من نيروبي مقرا له، وتطلب إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات موئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات اللازمة لموئل الأمم المتحدة وغيره من الأجهزة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة في نيروبي على نحو فعال؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند المعنون ''تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)''.